

أسوة بالقرار الذي اتخذته صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نواب يطالبون بتأجيل أقساط قروض المواطنين الموظفين والمتقاعدين 6 أشهر إضافية

■ سبق لنا تقديم هذا المقترح مع احتمال زيادة الإصابات بموجة ثانية من الوباء حسب التصريحات الحكومية



أسامة الشاهين



سعدون حماد

■ حماد : نحتاج قراراً عاجلاً لتأجيل الأقساط لاستمرار انتشار فيروس «كورونا»

الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد قرر تأجيل تحصيل أقساط المقاعدين الممولين من الصندوق لمدة 6 شهور إضافية تبدأ من الشهر الجاري. وقال الصندوق في بيان له عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" .. "إنه نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، والتي ما زالت تداعياته تؤثر على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسعيًا من الصندوق الوطني لدعم ورعاية المشروعات الممولة من قبله، فقد قرر مجلس الإدارة تأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على المشروعات الممولة من قبله لمدة 6 أشهر أخرى، تبدأ من شهر أكتوبر، على أن لا تتجاوز المدد المنصوص عليها في قانون إنشاء الصندوق الوطني.

أشهر إضافية، معتبراً أن هذا القرار يضع الحكومة في حرج. من جهته طالب النائب أسامة الشاهين بتأجيل أقساط المواطنين من الأسر والأفراد أسوة بالصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أصدر قراراً بتأجيل أقساط المقاعدين 6 أشهر، مؤكداً أننا تقدمنا باقتراح تأجيل الأقساط ووافق عليه 43 نائباً. وقال الشاهين أن الظرف الذي نعيشه جميعاً طال الشركات والأفراد، داعياً "التأمينات" وبنك الائتمان وصندوق الأسرة والمعسر والبنوك والشركات الاستثمارية إلى تأجيل الأقساط، ومنتظراً تجاوباً حكومياً سريعاً لهذه المطالبة الشعبية المستحقة. على سعيد متصل كان مجلس إدارة الصندوق

■ «صندوق المشروعات»: تأجيل تحصيل أقساط المقاعدين الممولين من الصندوق لمدة 6 شهور إضافية

وبين أن صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتخذ قراراً بتأجيل تحصيل أقساط المقاعدين 6



الصندوق الوطني

المواطنين وتحقيق العدالة والمساواة بينهم، خاصة بعد قرار صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم.

ولفت إلى أن 43 نائباً وقعوا على هذا الطلب إلا أن الحكومة ترفضه، مؤكداً أن الحكومة مطالبة بمراجعة ظروف

(كورونا) مع احتمال زيادة الإصابات بموجة ثانية من الوباء حسب التصريحات الحكومية.

■ شاهين : الظرف الذي نعيشه جميعاً طال الشركات والأفراد ومنتظر تجاوباً حكومياً سريعاً

المواطنين سواء الموظفون أو المقاعدون أو متلقو المساعدات الاجتماعية لمدة 6 أشهر أخرى نظراً لاستمرار انتشار فيروس

طالب عدد من نواب مجلس الأمة بتأجيل أقساط قروض المواطنين الموظفين والمتقاعدين ومتلقي المساعدات الاجتماعية 6 أشهر إضافية، مضيفين أن ذلك يأتي أسوة بالقرار الذي اتخذته صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شأن تأجيل تحصيل أقساط قروض المقاعدين. في هذا السياق قال النائب سعدون حماد إنه على الحكومة اتخاذ قرار عاجل بتأجيل أقساط قروض المواطنين الموظفين والمتقاعدين ومتلقي المساعدات الاجتماعية 6 أشهر إضافية، أسوة بالقرار الذي اتخذته صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شأن تأجيل تحصيل أقساط قروض المقاعدين. وقال حماد في تصريح صحفي لمجلس الأمة سبق لنا تقديم مقترح تأجيل أقساط

أكد أن عليه التدخل لتصحيح وضع الكويت في مؤشر التصنيف الائتماني العدساني لرئيس الوزراء : ضرورة معالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد



رياض العدساني

كونه بلاغاً شكلياً، موضحاً أنه ذكر أن إجراءات وزير المالية في هذا الشأن كانت صورية ولا قيمة لها. وأشار إلى أنه قدم رسالة واردة عن مدير التأمينات الهارب وبلاغاً عن الصندوق الماليزي الذي قدم ناقصاً بالإضافة إلى انخفاض التصنيف الائتماني وأيضاً فيما يخص (الاستبدال) وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية للمتعاقدين. وجدد العدساني مطالبته لرئيس مجلس الأمة بعدم إدراج (الضمان) الذي يستنزف أموال الدولة على جدول أعمال المجلس، وكذلك رئيس الوزراء بسحب مشروع القانون مؤكداً أنه "لا يجب أن تكون الدولة مرهونة للبنوك بمبلغ 3 مليارات دينار.

صحتها. وأشار إلى أن من ضمن هذه الحقائق ما ذكره فيما يخص عدم استقطاع 20% من الميزانية بأنه ما يجب أن يتم هذا الاستقطاع، موضحاً أن جميع الجهات الحكومية اعترضت على إجراءات وزير المالية في هذا الشأن. ولفتح إلى أنه وجه سؤالاً عن ضرورة تملك الدولة الأغلبية في بيت التمويل الكويتي وليس 48% فقط، مضيفاً أن الإجابة وصلته ناقصة ومغلوبة بان هناك استثناء. وتساءل العدساني وفقاً لأي أساس يتم هذا الاستثناء؟ مضيفاً أنه لا يجوز منح القطاع الخاص الأغلبية. وأضاف أن هناك بلاغاً قدم ضد إحدى شركات الطيران وحفظ نتيجة

طالب النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالتدخل لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتصحيح وضع الكويت في مؤشر التصنيف الائتماني. وقال العدساني في تصريح صحفي أمس لمجلس الأمة إن الوثيقة الاقتصادية التي تخص مقدرات الشعب الكويتي تم إيقافها عبر الاستجابات التي قدمها إلى وزير المالية براك الشبتان. وأضاف أن المسؤولية تقع على كامل الحكومة فيما تضمنته الوثيقة من مساس بالرواتب والدعم، مؤكداً أن كل الحقائق التي كشفها منذ مارس الماضي حتى أكتوبر الجاري ثبتت

أكد أنه جاء رسالة تأكيد على ثوابتنا الإسلامية

هايف : قرار «الإعلام» بقطع نشرات الأخبار والبرامج لبث الأذان .. موفق ومبارك

رأى النائب محمد هايف أن قرار وزارة الإعلام بالتعميم على قنواتها العاملة بقطع نشرات الأخبار والبرامج المباشرة لبث أذان الصلاة والعودة لاحقاً لاستكمال نشرات الأخبار موقفاً ومباركاً ويدعو للتفاوض في العهد الجديد بالحرص على الهوية الإسلامية. وقال هايف: إن القرار رسالة تأكيد على ثوابتنا الإسلامية ونسال الله التوفيق لسمو أمير البلاد ولسمو ولي عهده إلى تحقيق تطلعات الشعب في محاربة الفساد والمزيد من المحافظة على هويته الإسلامية.



محمد هايف

بعد أن انتهت مهلة 5 سنوات التي منحت لجميع أصحاب التخصيصات

الفضل : عدم إزالة عوائق بيت العمر في جنوب سعد العبدالله هو الفساد الحقيقي



أحمد الفضل

اعتبر النائب أحمد الفضل أن عدم إزالة العوائق لبناء بيت العمر في جنوب سعد العبدالله هو الفساد الحقيقي. وأوضح الفضل أنه في العام 2019 انتهت مهلة 5 سنوات التي منحت لجميع أصحاب التخصيصات في منطقة جنوب سعد العبدالله لإزالة عوائقهم تمهيداً للبدء في مشروع إسكاني عملاق، وذلك بعد الجهد المحمود الذي قام به المجلس البلدي عام 2014. ورغم جهود المجلس البلدي ما زالت بعض المواقع السابقة قائمة وتقف عائقاً أمام أحلام أسر كويتية تنتظر بفارغ الصبر بيت العمر. وأشار إلى أن "هذا التخالذ بسبب مسؤولين في جهات الدولة وعدم تعاونهم بإزالة المخالفين، فلا هم أفسحوا المجال لتلبية الطلبات الإسكانية، ولا الزموا المخالفين بدفع غرامة المخالفة لخزينة الدولة"، مؤكداً أن "المسألة تعدت الشأن الإسكاني لتصبح مسألة تعد على أملاك الدولة وتبيد المال العام! هذا هو الفساد الحقيقي الذي لا ينتبه له أحد ولا يحاسب عليه أحد!"